رئيس مجلس إدارة فرنسبنك نديم القصار لـ «اللواء»:

المصارف تستلزم بيئة اقتصادية ملائمة

كتب المحرر الإقتصادي:

يواجه القطاع المصرفي اللبناني، وللمرة الاولى منذ سنوات تحديات اساسية كان من ابرزها، وكما قالت وزيرة المال في حكومة تصريف الاعمال ريّا الحسن «خروج محدود للودائع» بلغ نحو واحد في المئة في شهر كانون الثاني الماضي، قبل ان يعود القطاع الى التماسك اعتباراً من شهر شباط الماضي، واستناداً الى واقع القطاع الذي يتأكد سلباً بأزمة الفراغ الحكومي على المستوى المحلي، وبالأحداث الجارية في محيطه العربي فإن نسبة النمو المتوقعة للقطاع المصرفي هذه السنة، وكما يقول حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ستكون بين ٧ الى ١٠ في المئة، في مقابل ١٥ و١٨ في المئة في عام ٢٠١٠.

رئيس مجلس ادارة فرنسبنك نديم القصار

«اللواء» سالت رئيس مجلس ادارة فرنسبنك للاعمال نديم القصار عن أداء القطاع المصرفي اللبناني خلال الفصل الاول من العام ٢٠١١ الحالي، وعن تاثير ازمة الفراغ الحكومي على أداء القطاع فقال:«لا شك ان الازمة السياسية العامة في البلاد، والتي كان من نتائجها المباشرة التاخير في تاليف الحكومة الجديدة، لها ارتدادات سلبية على الوضع العام في البلاد، التي تنعكس على القطاع المصرفي والاقتصاد على نحو اعمّ. وقد بدانا نتلمس ذلك في التوقعات الاقتصادية لسنة ٢٠١١، التي تشير الى تراجع النمو الاقتصادي، والى تراجع في ميزان المدفوعات والدفق النقدي الى لبنان. وهذا ما يفترض ان يتنبه له السياسيون، والانتقال فورا الى تاليف الحكومة الموعودة. لان مزيدا من التاخير على هذا الصعيد، في وقت يشهد فيه محيطنا العربي في عدد من الدول العربية تطورات دراماتيكية وغير مسبوقة بوتيرة عالية ومتسارعة، سيزيد من تعقيد امورنا الاقتصادية والاجتماعية».

اما عن أداء القطاع المصرفي في الربع الاول من ٢٠١١، والذي سيتوضح في صورة اوضح حين انجاز الاحصاءات المتصلة به، فيتوقع ان تكون متباطئة عن وتيرتها في الفترة المقارنة من ٢٠١٠ بيد ان ذلك لا يعني تراجعا في المطلق. وبحسب الاحصاءات المنجزة في مصرف لبنان حتى اخر شباط ٢٠١١ فقد بلغت الميزانية المجمعة للمصارف مقومة بالدولار الاميركي ١٣,٠١ مليار بزيادة ٠,٩٪ في المئة في الشهرين الاولين من عام ٢٠١١ اما الودائع فقد تراجعت بنسبة ٠,١٪ لتبلغ ١٠٦,٨ مليارات دولار اميركي في اواخر شباط ٢٠١١ بالمقارنة مع اواخر العام المنصرم. مع ذلك كان ارتفاع التسليفات للقطاع الخاص بنسبة اعلى من الودائع بلغت ٢,٢ في المئة الى ٣٥,٧ مليار دولار اميركي، الامر الذي يؤكد استمرار المصارف في تمويل الاقتصاد رغم الظروف السياسية. لكن التسليفات بالليرة والعملات للقطاع العام تراجعت في اواخر شباط ٢٠١١ بالمقارنة مع اخر كانون الاول ٢٠١٠ بنحو ١,١ مليار دولار اميركي الى ٢٧,٥ مليارات دولار اميركي.

اما رساميل المصارف فزادت مليارا و٤٣٦ مليون دولار اميركي، اي بواقع ١٨,٠٧ في المئة. والزيادة تؤكد عزم المصارف على تعزيز قاعدتها الترسملية، وعناصر القوة في اموالها الخاصة، لملاقاة التزامات بازل ٣ التي ستدخل موضع التنفيذ في مرحلتها الاولى بحلول ٢٠١٣. كما لتوفير افضل التجهيزات والخدمات التكنولوجية للعملاء، وتطوير مواردها البشرية. وقد لاحظنا عودة نسبة الدولرة في الودائع الى الارتفاع في شباط الى ٦٥,٦ في المئة، في مقابل ٦٣,٢ في المئة في اواخر العام ٢٠١٠، ومرد ذلك الى التحويلات من الليرة الى الدولار الاميركي والعملات جراء عدم الاستقرار السياسي وتاخير تاليف الحكومة.

وعن ازمة المصرف اللبناني الكندي ووقعها على القطاع المصرفي؟ وعما يتردد من وجود مصارف لبنانية اخرى قد تواجه مصير المصرف المذكور يقول رئيس فرنسبنك للاعمال:« لقد انتهت ازمة المصرف اللبناني الكندي من دون تداعيات على المصارف اللبنانية والقطاع عموما، وكما تعلمون، فقد تم الاتفاق المبدئي برعاية مصرف لبنان على دمج المصرف بمصرف سوسييته جنرال لبنان، والاجراءات قائمة بين الفريقين ليدخل الاتفاق مرحلته النهائية بعد موافقة المجلس المركزي لمصرف لبنان في وقت قريب كما اعتقد.

كما انه ليس هناك اي اساس لبعض التكهنات التي انطلقت بوجود مصارف لبنانية اخرى على لائحة المصارف المتهمة بتبييض الاموال في وزارة الخزانة الاميركية. وهذا ما اكدته السفيرة الاميركية في بيروت مورا كونيللي خلال زيارتها في اواخر اذار الماضي لرئيس مجلس ادارة فرنسبنك الوزير عدنان القصار».

وعن أداء مصارف الاعمال في ٢٠١٠ وفي الفصل الاول من ٢٠١١ وعن المطلوب لتطوير دور هذه المصارف وتفعيله يقول القصار: «بعد الازمة المالية في ٢٠٠٨، وردت توظيفات كبيرة الى القطاع المصرفي في لبنان وبلغت مستويات غير مسبوقة من النمو حجماً ونسبة مئوية في سنة واحدة ٢٠٠٩، وقد استمر النمو في موجودات المصارف وودائعها في ٢٠١٠ انما بتراجع عن سنة الذروة في٢٠٠٩. كذلك هناك بعض التراجع بفعل الاوضاع العامة في البلد وفي محيطنا العربي في اداء هذه المصارف في شباط ٢٠١١ بالمقارنة مع شباط ٢٠١٠.

في طبيعة الحال كانت لمصارف الأعمال حصة من ذلك النمو، ساعدتها ايضاً على توسيع نشاطاتها التمويلية. وما كان ليحصل ذلك لولا الثقة بالقطاع المصرفي اللبناني التي حازها طيلة عقود وأزمات قاسية مرّ بها لبنان.

لكن المطلوب والملحّ هو اجراء الاصلاحات اللازمة التي تساهم في تكريس وزيادة حجم الاختصاص وتوسيع الخدمات وتنويعها. كما المطلوب تحقيق استقرار سياسي وظروف عامة افضل مما هي عليه. فمما لا شك فيه ان مصارف الاستثمار والاعمال بحاجة الى بيئة اقتصادية ملائمة لناحية توسيع النشاط الاقتصادي واستقرار الاوضاع العامة في البلاد بحيث يتعزز طلب الشركات والمشاريع على التمويل المتوسط والطويل الأجل وزيادة الرساميل من خلال اسواق رأس المال المحلية وبالتالي توسيع مروحة الشركات المدرجة في بورصة بيروت.